الذي لم يوجد الوحدة فيه ذاتية ولا عرضية للكثرة الواحد بالنسبة وأنت تعلم أن قول الواحد على هذه الاقسام المذكورة أي هو
بالتشكيك وتعلم أيضا أي هذه الاقسام أولى بمعنى الوحدة من غيره إذ لا شك أن الواحد بالشخص أولى بالوحدة من الواحد بالنوع
وهو أولى من الواحد بالجنس الذي هو أولى من الواحد بالعرض لا يحتمل الشخص ماهيته لمقولة عليه […] ما هو بحسب الشركة في
الفصل والواحد بالعرض أي أولى من الواحد بالعرض وهو أولى من الواحد بالنسبة ثم الواحد الشخصي إن لم يقبل الانقسام أصلا لا بحسب
الاجزاء المقدارية ولا بحسب غيرها […] وهو المسمى بالواحد الحقيقي أولى مما يقبل الانقسام بوجه ما والوحدة من أقسام
الواحد الحقيقي أولى من غيرها والواحد بالاتصال أولى من الواحد بالاجتماع وإذا كان مقولية الوحدة على وحدات تلك الأقسام
بالتشكيك فيكون تلك الوحدات مختلفة بالحقيقة متشاركة في هذا العارض الذي هو مسمى الوحدة مطلقا على قياس اختلاف
الوجودات الخاصة بالحقائق مع الاشتراك في العارض الذي هو الوجود المطلق فلا يجب اشتراكها أي اشتراك الوحدات في لوازم الحقيقة
فيجوز أن يثبت لها ذلك ويتفاوت فمنها ما هو وجودي كالوحدة الاتصالية والاجتماعية عند […] ومنها ما هو عبارة عن عدم الانقسام فلا يلزم
من وجودية الوحدة في الأمور الموجودة لجواز الانتهاء إلى وحدة اعتبارية ولا يلزم من عدميتها في الجملة كونها اعتبارية على الإطلاق
ومنها ما هو زائد على ماهية الواحد كوحدة الانسان مثلا ومنها ما هو نفس ماهيته كوحدة الوحدة فإنها واحدة بذاتها لا بوحدة زائدة
عليها ومنها ما هو جزء منها […] كونها جزءا منها وكذلك سائر الأحكام فيها إلى […] كونها جوهرا في بعض وعرضا في بعض
آخر فتنبه لما ذكرناه من جواز اختلاف الوحدة لتنتفع به في الأحكام فإنه ينتفع في مواضع متعددة **المقصد السادس** الوحدة
تتنوع أنواعا بحسب ما فيه ولكل نوع منها اسم يخصه بحسب الاصطلاح تسهيلا للتعبير عنها ففي النوع مماثلة فإذا قيل إنهما متماثلان
كان معناه أنهما متفقان في الماهية النوعية وفي الجنس مجانسة وفي الكيف مشابهة وفي الكم عددا كان أو مقدارا مساواة
وفي الشكل مشاكلة وفي الوضع موازاة ومحاذاة كشخصين متساويين في الوضع بالقياس إلى ثالث فوقه […] كما
انطبق أحدهما على الآخر وفي النسبة مناسبة كزيد وعمرو إذا تشاركا في بنوة بكر **المقصد السابع** الاثنان هما
الغيران أي الاثنينية تستلزم التغاير هذا هو المشهور الذي ذهب إليه الجمهور فكل اثنين عندهم غيران كما أن كل غيرين
اثنان وقال مشايخنا ليس كل اثنين بغيرين بل الغيران موجودان يجوز انفكاكهما في حيز أو عدم فخرج بقيد الوجود
الاعدام فإنها لا توصف بالتغاير عندهم بناء على أن الغيرين من الصفات الثبوتية فلا يتصف بها عدمان ولا عدم ووجود […]
قوله إذ لا تمايز فيها ولا بد في الغيرين من التمايز وذلك الاختصاص بأن يكون طرفا معدوم فإن قلت […] قدمنا أن الاعدام
متمايزة عند المتكلمين النافين للوجود الذهني قلت أجيب عن ذلك بأن التمايز بينها إنما هو بحسب مفهوماتها […]
ولا بد في الغيرين من التمايز بحسب ما صدقا عليه وخرج بذلك الاحوال أيضا إذ لا ثبوت لها فلا يتصور أيضا فيها التغاير وكذا يلزم
أن يخرج به اثنان أحدهما موجود والآخر معدوم […] وخرج بقيد جواز الانفكاك ما لا ينفك أي ما لا يجوز انفكاكه كالصفة
مع الموصوف والجزء مع الكل فإن المذكور الذي هو الصفة والجزء لا هو ولا غيره أي ليست الصفة عين الموصوف ولا الجزء
عين الكل وهو ظاهر وليس أيضا غير الموصوف وغير الكل إذ لا يجوز الانفكاك بينهما من الجانبين وهو عندهم معتبر في الغيرين

دنوم

وقولهم في حيز أو عدم ليشمل المتحيز وغيره وكان الشيخ الأشعري قد عرف الغيرين بأنهما موجودان يصح عدم أحدهما
مع وجود الآخر فاعترض عليه بأنا إذا فرضنا جسمين قديمين كانا متغايرين بالضرورة مع أنه لا يجوز عدم
أحدهما مع وجود الآخر فإن القدم ينافي العدم فغير التعريف إلى ما في الكتاب وهو المختار عند الأشاعرة
فالواحد من العشرة والعشرة على اصطلاح […] ليسا غيرين فإنك إذا قلت ليس له عشرة تحكم عليك بلزوم
الخمسة فلو كان الجزء غير الكل لما كان كذلك ورد عليهم بأن المراد إما الخمسة فقط فلا نسلم الحكم بلزومها وإما مع تمام آحاد
العشرة وذلك هو العشرة بعينها وبأن الغيرية هنا محمولة على عدد آخر فوق العشرة والواو كذا الحال في الصفة والموصوف
فإنك إذا قلت ليس في الدار غيرك لم يكن زيد العالم فيها فقد صدقت ولو كان الصفة غير الموصوف لكنت كاذبا
ورد بأن المراد غيره من أفراد نوعه وإلا لزم أن لا يكون ثوب زيد غيره وهو باطل قطعا ولا يخفى عليك أن استدلالهم
بما ذكر يدل على أن مذهبهم هو أن الصفة مطلقا ليست غير الموصوف سواء كانت لازمة أو مفارقة وقيل
إنهم ادعوا ذلك في الصفة اللازمة بل القديمة بخلاف سواد الجسم مثلا فإنه غيره قال الآمدي ذهب الشيخ أبو الحسن
الأشعري وعامة الأصحاب إلى أن من الصفات ما هي عين الموصوف كالوجود ومنها ما هي غيره وهي كل صفة
مفارقة عن الموصوف كصفات الافعال من كونه خالقا ورازقا ونحوهما ومنها ما لا يقال إنها عين ولا غير
وهي ما يمتنع انفكاكه عنه بوجه كالعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك من الصفات النفسية له تعالى بناء على أن
معنى المتغايرين موجودان يجوز الانفكاك بينهما بوجه وعلى هذا فتلك الصفات النفسية لما امتنع انفكاك بعضها
عن بعض امتنع أن يقال بعضها غير البعض كما مر وغيرها وأورد عليهم المتضايفان كالأبوة والبنوة والعلية
والمعلولية فإنهما متغايران مع امتناع الانفكاك من الجانبين في العدم إذ لا يجوز أن يعدم أحدهما ويوجد
الآخر وفي الحيز أيضا إذ ليسا بمتحيزين ولا يلزمهم فإنهما غير موجودين لأن النسب والإضافات أمور اعتبارية لا وجود لها
عندهم ولكن يرد عليهم الباري تعالى مع العالم لامتناع انفكاك العالم عن الباري تعالى في العدم لاستحالة عدمه تعالى
وفي الحيز أيضا لامتناع تحيزه لا يقال في الجواب عن هذا الإيراد يجوز انفكاك الباري تعالى عن العالم في الوجود بأن
يوجد الباري تعالى ويعدم العالم ويجوز انفكاك العالم عن الباري تعالى في الحيز فإن العالم متحيز ويمتنع ذلك على
الباري تعالى فقد انفك أحدهما عن الآخر في الحيز أيضا وفي أمثال العالم يجوز عدمه وتحيزه ولا يجوز شيء منهما على
الباري تعالى فقد جاز الانفكاك بينهما من أحد الجانبين في كل واحد من العدم والحيز […] يتجوز الانفكاك من
العدم فقط والحيز فقط […] لأنا نقول لو كفى الانفكاك من طرف واحد لزم […] بالتغاير
انفكاك الموصوف عن صفته والجزء عن الكل في الوجود أي كان يجوز انفكاك الموصوف عن صفته في الوجود بأن يوجد
الموصوف ويعدم الصفة […] تغايرهما لأنه جاز انفكاك أحدهما عن الآخر في العدم وكذا الحال إذا وجد
الجزء وعدم الكل فإنه قد انفك الكل عن الجزء في العدم فيكون الصفة والموصوف وكذا الجزء والكل متغايرين